عقد التوأمة

JO 21 ENI ST 01 22

تعزيز قدرات دائرة الإحصاءات العامة في الأردن من حيث تجميع وتحليل وإعداد التقارير الخاصة بالبيانات الإحصائية وفقاً لأفضل الممارسات الأوروبية والدولية

تقرير المهمة

عن

المعيار 1

خارطة طريق لتطوير نظام بيانات إدارية متكامل في الأردن وتنفيذ مشاريع تجريبية عن سجل إحصاءات الأعمال والإحصاءات السكانية

النشاط 1.1.1

خارطة طريق لوضع نظام بيانات إدارية متكامل لتعزيز إحصاءات السكان والمساكن في الأردن

تم تنفيذ المهمة من قبل:

السيد ستيفان ديترتش،، المكتب الإحصائي الفيدرالي الألماني

السيد مورتز ويتماك ، المكتب الإحصائي الفيدرالي الألماني

السيدة ميلدا شليكوتي ، الإحصاءات اللتوانية

عمان، الأردن

٨-١١ أيار ٢٠٢٣

النسخة: 10..0

الأسماء، العناوين، والبريد الإلكتروني للمؤلفين

السيد ستيفان ديترتش، رئيس قسم التعداد
المكتب الإحصائي الفيدرالي
Gustav-Stresemann-Ring 11
Wiesbaden 65819
المانيا
الهاتف: +49 611 75 2237
البريد الإلكتروني: stefan.dittrich@destatis.de

السيد مورتز ويتماك ، مساعد رئيس قسم الأجور وضريبة الدخل
المكتب الإحصائي الفيدرالي الألماني
Gustav-Stresemann-Ring 11
Wiesbaden 65819
المانيا
الهاتف: +49 611 75 3548
البريد الإلكتروني: moritz.wittmaack@destatis.de

السيدة ميلدا شليكوتي – شيشتوكيبني، مستشارة، قسم الإحصاءات السكانية
الإحصاءات اللتوانية
Gedimino Ave 29,
LT-01500 Vilnius
لتوانيا
الهاتف: +370 643 84 711
البريد الإلكتروني: milda.slickute@stat.gov.lt

جدول المحتويات

1. الملاحظات العامة 5
2. التقييم والنتائج 5
3. الموجز والاستنتاجات 7
4. الإجراءات اللازمة للمضي قدما وكذلك للتحضير للمهمة المقبلة 8
الملحق 1: الإطار المرجعي 9
الملحق 2: برنامج المهمة 16
الملحق 3: الأشخاص الذين تم الالتقاء بهم 16

قائمة الاختصارات

- BC – Beneficiary Country
الدولة المستفيدة
- DoS – Department of Statistics
دائرة الإحصاءات العامة
- ESS –European Statistical System
النظام الإحصائي الأوروبي
- MS – Member State
الدولة العضو
- RTA – Resident Twinning Advisor
مستشار التوأمة المقيم
- STE – Short-term Expert
الخبير (لفترة قصيرة)
- ToR –Terms of Reference
الإطار المرجعي

1. الملاحظات العامة

تم إعداد هذا التقرير في إطار مشروع التوأمة " تعزيز قدرات دائرة الإحصاءات العامة في الأردن من حيث تجميع وتحليل وإعداد التقارير للبيانات الإحصائية وفقاً لأفضل الممارسات الدولية والأوروبية". وكان هذا ثاني تنفيذ للمهمة قصيرة الأجل متعلقة بموضوع استخدام البيانات الإدارية لتعزيز إحصاءات السكان والأسر المعيشية في الأردن. ونُفذت الإجراءات المقررة لهذا النشاط في الموعد المقرر.
ويتمثل الهدف من هذا النشاط ما يلي:

1. وضع خريطة طريق لمشروع التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2025 باستخدام السجلات الإدارية
2. تنفيذ التجربة القبلية (الغرض، العينة، المنهجية، الأسئلة المدرجة في الاستمارة التكميلية مع البيانات الإدارية المتاحة حالياً للدائرة وعرض مزايا التجربة القبلية).
3. وضع منهجية وآلية عمل لبناء سجل سكاني وعناوين
4. منهجية وآلية لتقييم جودة بيانات السجلات الإدارية استناداً إلى أفضل المنهجيات والممارسات الدولية الموصى بها.

ويود الخبراء أن يعربوا عن خالص شكرهم لجميع المسؤولين والأفراد الذين اجتمعوا معهم على الدعم والمعلومات القيمة التي تلقوها أثناء تواجدهم في الأردن، مما سهل عملهم إلى حد كبير. والآراء والملاحظات الواردة في هذا التقرير هي آراء الخبراء ولا تتفق بالضرورة مع توجهات الاتحاد الأوروبي أو المكتب الإحصائي الفيدرالي الألماني أو الإحصاءات اللتوانية.

2. التقييم والنتائج

بدأت الزيارة الاستطلاعية بعرض لتوقعات دائرة الإحصاءات العامة .وأعرب عن توقع واضح بضرورة ضمان بيانات التعداد الأردني الموثوقة والقابلة للمقارنة. ولكن يتعين أيضا استخدام مصادر البيانات الإدارية، على الأقل في بُعد محدود، كخطوة أولى نحو إجراء تعداد قائم على السجلات في المستقبل من أجل تحسين نوعية النتائج وتجنيب التكاليف. يجب تحديد كمية وطريقة مصادر البيانات الإدارية التي يمكن استخدامها بعد تحليل البيانات الواردة، ولكن أوضحت دائرة الإحصاءات العامة أنه سيكون من الضروري أيضًا القيام بعمل ميداني للتعداد القادم. واعتبرت الخبرة المكتسبة من الخبراء ضرورية للمساعدة في إدماج مصادر البيانات الإدارية لأغراض التعداد.

تم شرح توقعات هذه المهمة على أنها:

- للمساعدة في إعداد الصيغة الأولية لخارطة طريق للتعداد من أجل مساعدة دائرة الإحصاءات العامة على تخطيط أنشطتها لإجراء تعداد مركب
- وستكون المشورة مفيدة من أجل تخطيط الأنشطة المتصلة بإدماج مصادر البيانات الإدارية.
- وكان الخبراء يحتاجون إلى مشورة عملية لتقييم نوعية بيانات السجلات لأن دائرة الإحصاءات العامة تلقت مؤخراً مصادر بيانات إدارية وليس لديها خبرة في تقييم نوعية البيانات الإدارية. ويتعين إنشاء نظام لتقييم نوعية البيانات الإدارية.

وعُرضت تجارب تقييم نوعية البيانات الإدارية في ألمانيا وليتوانيا من خلال عرضين تقديميين.

وفي ليتوانيا، تتألف نوعية التعداد القائم على السجلات من جزأين: نوعية بيانات المدخلات (نوعية البيانات الإدارية) ونوعية بيانات النواتج (نوعية النتائج، استنادا إلى البيانات الإدارية). تم تقديم مبادئ توجيهية للجودة الليتوانية للبيانات الإدارية (أعدت في عام 2021)، كما تم إرسال نسخة باللغة الإنجليزية من هذه المبادئ التوجيهية إلى فريق دائرة الإحصاءات العامة. كما عرضت ملفات البيانات الوصفية للتعداد، وهي متاحة على الإنترنت باللغة الإنجليزية وتتضمن وصفا لنوعية النتائج.

وبالنسبة لألمانيا، قُدمت أربع خطوات لتقييم نوعية البيانات المتعلقة بالسجلات. أولا وقبل كل شيء، تم إعداد ملف تعريف (profile) لكل سجل مع إمكانية الاستفادة منه في تعداد السجلات. يساعد الملف التعريفي (profile) على سرد وتحديث جميع نتائج السجل بشكل منهجي. يساعد الملف التعريفي (profile) أيضًا في التواصل مع مالك السجل. ثانيا، يجب أن يكون السجل المحتمل مطابقا لمتطلبات نموذج التعداد، ويجب معالجة الاختلافات من حيث التغطية. وفي الخطوة الثالثة، يتعين تقييم كل سجل من حيث نوعية المتغيرات اللازمة (إدخالات ناقصة للبيانات، والواقعية، والترميز، وما إلى ذلك). في الخطوة الأخيرة، من الضروري إيجاد طرق لمطابقة البيانات مع البيانات الأخرى - بغض النظر عما إذا تم جمعها عن طريق العمل الميداني أو بواسطة سجلات أخرى.

ولإظهار الأشكال المختلفة للتعداد، وضع الخبراء مخططا أساسي مبدئي جدا خلال المهمة لعرض أشكال مختلفة تقريبا لإجراء التعداد من حيث استخدام السجلات والمخاطر والتكاليف والنوعية والاستثمارات الزمنية. علاوة على ذلك، تم ترتيب الأشكال المختلفة للتعداد المركب من حيث المستوى الذي وصل إليه الآن في الأردن. وينبغي أن تفهم الدرجات الرقمية على أنها اتجاهات بدلا من أن تُفهم على أنها درجات مطلقة وأن تظهر رأي الخبراء فقط

نوع التعداد	مقدار استخدام السجل	استخدام السجلات	الميزات	المخاطر [0; 1]	التكاليف [0; 1]	الجودة [0; 1]	الوقت المستغرق [0; 1]	المستوى الذي تم الوصول إليه الآن
التعداد التقليدي		لا يتم استخدام البيانات السجلية		0	1	0,9	0	
التعداد السجلي المركب		فحوصات الجودة / عمليات التحسين		0	1	1	0,1	
		للتعبئة المسبقة		0	0,94	1	0,1	
		... لتقدير بعض المتغيرات بدلاً من السؤال		0,2	0,9	1	0,3	
		... لسؤال عينة فقط من السكان		0,4	0,25	0,8	1	
التعداد القائم على السجلات بشكل كامل		يتم استخدام بيانات السجلات فقط		0-1 يعتمد على جودة السجلات ووقت الإعداد	0,2	0,8-1	0,8	

وجد الخبراء أن استخدام البيانات الإدارية لفحص الجودة لتعداد 2025 في الأردن يبدو ممكنًا بالفعل. وحتى استخدام البيانات الإدارية للملء المسبق يمكن تحقيقه إذا بُذلت جهود إضافية وأثبتت جودة البيانات في السجلات التي تعتبر حاليا كافية. استخدام أوسع - على سبيل المثال لتقدير بعض متغيرات التعداد بدلاً من السؤال أو طلب عينة فقط من السكان - يبدو حاليًا غير مرجح إلى حد ما بالنظر إلى الوقت المتبقي حتى العام المرجعي المتبع 2025 - ويرجع ذلك أساساً إلى أن الاستبعاد المنهجي لبعض المجموعات السكانية الفرعية (مثل الأجانب والأردنيين الذين يعيشون في الخارج) لا يزال يمثل تحدياً لم يُحل.

استند تقييم الخبراء فيما يتعلق بإمكانية استخدام البيانات الإدارية إلى العرض التقديمي الذي قدمته دائرة الإحصاءات العامة حول مصادر البيانات الإدارية الأربعة التي يمكن للدائرة الوصول إليها بالفعل عبر الربط الإلكتروني، وهي (1) إدارة الأحوال المدنية والجوازات ، (2) قسم التأمين الصحي ، (3) مؤسسة الضمان الاجتماعي ، (4) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. بالإضافة إلى ذلك، قدمت دائرة الإحصاءات العامة ستة مصادر مستهدفة أخرى لم يتم تحديد الوصول إليها عبر الربط الإلكتروني بعد ، وهي (أ) وزارة التربية والتعليم ، (ب) دائرة قاضي القضاة ، (ج) وزارة الطاقة والثروة المعدنية ، (د)) شركات التأمين الصحي الخاصة ، (هـ) الخدمات الطبية الملكية ، (و) إدارة الحدود والإقامة.
ووجد الخبراء أن هذه المصادر المستهدفة الستة الأخرى تبدو واعدة بإضافتها لتغطية مجموعة أوسع من سكان الأردن واستبيان التعداد. علاوة على ذلك، يمكن أن تكون البيانات الإدارية من وزارة الطاقة والثروة المعدنية على وجه الخصوص مصدرًا أساسيًا لإنشاء سجل سكاني إحصائي أو تحديث بيانات العنوان الموجودة بالفعل من تعداد 2015 في دائرة الإحصاءات العامة. ومع ذلك ، لا يمكن في الوقت الحالي إجراء تقييم نهائي لمدى ملاءمة مصادر البيانات الأربعة التي يمكن الوصول إليها بالفعل من قبل دائرة الإحصاءات العامة وكذلك تلك المصادر الستة الأخرى المستهدفة فيما يتعلق بمدى ملاءمتها لنموذج التعداد السكاني في الأردن.

وفيما يتعلق بتقييم البيانات الإدارية الواردة، أوصى الخبراء أولاً بإعداد الملف التعريفي (profile) لكل سجل يمكن استخدامه. وقدم الخبراء إطاراً نموذجياً للأسئلة التي يتعين تناولها في مثل هذا الملف التعريفي (profile) قبل الزيارة الاستطلاعية وملأها وترجمتها إلى اللغة الإنجليزية بعد الزيارة. ونوقشت خلال المهمة المسائل المتعلقة بالملف التعريفي (profile). واتم الاتفاق على أهمية اكتساب معرفة شاملة بسجل من أجل تقييم جودته واستخدامه في تنفيذ هيكل بيانات التعداد في الأردن. وتمت المناقشة بإن فهم الغرض الأصلي للمصدر لمالك البيانات هو المفتاح في التقييم إذا كانت متغيرات المصدر التي يمكن استخدامها - وإذا كان الأمر كذلك، فأي طريقة - لغرض التعداد. فعلى سبيل المثال، إذا كانت دائرة الإحصاءات العامة قد ترغب في استخدام متغير معين، وهو أمر لا يهم مالك البيانات، وبالتالي فإن التحديث وما يترتب عليه من نوعية متغيرة فيما يتعلق بالدقة وحسن التوقيت ضعيفان، فينبغي إعادة النظر في استخدام هذا المتغير.

ثانيا، أوصي بعقد اجتماعات منتظمة بين دائرة الإحصاءات العامة ومالكي السجلات لمناقشة المسائل التقنية والعملية التي قد تنشأ عندما تبدأ دائرة الإحصاءات العامة العمل مع السجل المعني. خاصة عند التعامل مع القيم المفقودة أو غير المعقولة في المتغيرات، من المهم إنشاء سلسلة تغذية راجعة حتى تتمكن الدائرة من مناقشة هذه القضايا مباشرة مع مالك البيانات. من خلال القيام بذلك، يمكن للدائرة تعميق معرفتهم بإيجابيات السجل وقواعده. من ناحية أخرى، قد يستفيد مالك السجل من التغذية الراجعة من خلال الإشارة إلى مشكلات جودة البيانات التي قد لا يكون على دراية بها. ونتيجة لذلك، يمكن حل مشكلات الجودة هذه بطريقة تزيد من جودة مصدر البيانات الإجمالي لاستخدام الدائرة في بنية التعداد السكاني في الأردن وكذلك الغرض الأصلي لمالك البيانات.

ثالثًا، فيما يتعلق بالعملية الفعلية لتقييم جودة بيانات السجل، أشار الخبراء إلى المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة كإطار شامل لتقييم جودة البيانات الإدارية في التعداد. ولكن تم التأكيد على أنه يجب إيجاد المعايير المحلية من قبل دائرة الإحصاءات العامة ، والتي تتناسب مع استخدام السجل الإداري المحدد في نموذج التعداد الأردني. علاوة على ذلك، تمت مناقشة أهمية التاريخ المرجعي في سياق تقييم جودة البيانات الإدارية. هناك حاجة إلى تحديد تاريخ مرجعي في عملية العثور على معايير محلية معقولة لمعرفة الفاصل الزمني بين الحالة في السجل التي تعكس الواقع بشكل كافٍ. يجب تقييم هذا التأخير الزمني لكل سجل أو حتى كل متغير أساسي. ليس بالضرورة أن يتم الإبلاغ عن جميع الأحداث ذات الأهمية في الوقت المناسب، وبالتالي ربما لم يتم إدخال هذه المعلومات في السجل. إن معرفة الفاصل الزمني في كل سجل أمر بالغ الأهمية لأن توقيت وصلاحية معلومات البيانات الإدارية من السجل يختلفان عن دقة توقيت وصحة المعلومات التي تم جمعها من الاستبيانات.

وعلاوة على ذلك، نوقشت ضرورة التحقق من اكتمال ودقة كل متغير يمكن استخدامه. للغرض اللاحق، تمت التوصية بمقارنة متغيرات البيانات الإدارية "توزيعات نتائج التعداد السكاني الأردني لعام 2015" بالإضافة إلى مصادر أخرى على المستويات الإجمالية. ويوصي الخبراء بإجراء هذا التقييم على الأقل بالنسبة لمصدر بيانات واحد في مهمة قادمة إلى جانب خبراء من دائرة الإحصاءات العامة.

رابعًا، تمت التوصية بالتحقق من إمكانية ربط السجلات المختلفة مع بعضها البعض. في حالة عدم توفر رقم وطني - ID في أحد السجلات أو كليهما، أوصى الخبراء باستكشاف منهجيات الربط باستخدام شبه المعرفات كمزيج من الاسم وتاريخ الميلاد والعنوان الذي يمكن أن يلبي الاحتياجات المعنية. بالنسبة لهذا العمل المنهجي، يمكن أن يكون مفيداً ان يكون هنالك تعاون دولي مع بلدان الناطقة باللغة العربية، وكذلك الجامعات المحلية. يجب أيضًا مراعاة ربط مصدرين بدون معرّف مشترك باستخدام مصدر آخر، على سبيل المثال استخدام الإحداثيات الجغرافية لتحويل معلومات البناء في مصدر واحد مع معلومات البناء من مصدر آخر. بالإضافة إلى ذلك، تمت التوصية بتدريب موظفي الدائرة على الترميز في البرامج الإحصائية.

في جلسات مختلفة، تم إنتاج أفكار نظرية حول كيفية بناء خريطة طريق لمشروع التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2025 باستخدام السجلات الإدارية بالإضافة إلى مسودة أولى. ولما كان استخدام السجلات الإدارية يعتبر هاما من جانب دائرة الإحصاءات العامة، ولكن لا يمكن حتى الآن تحديد الطريقة التي ستستخدم بها السجلات في تعداد عام 2025 في الأردن، أشار الخبراء إلى أن خريطة الطريق ينبغي أن تعكس بشكل عميق جوانب المخاطر المتصلة بالهدف العام المتمثل في إجراء تعداد جيد التوقيت ونوعي. خاصة وأن الدائرة بدأت حتى الآن فقط في الوصول والقدرة على إنتاج جميع المعارف اللازمة لاستخدامها في التسجيل.

ولكي نضع في اعتبارنا حالة عدم اليقين هذه، يتعين أولا موازاة الخطوات المقدمة لخريطة طريق لتعداد تقليدي إلى حد ما مع العمل الجاري لتقييم وتقييم بيانات السجلات.

ثانياً، يوصي الخبراء بالاستمرار في الوصول إلى بيانات السجل وتقييمها بالكامل قدر الإمكان لاستخدامها في المدى المتوسط أو الطويل. من ناحية أخرى، يجب تركيز الموارد لتعداد 2025 خلال الأشهر الستة المقبلة على البيانات الإدارية الأكثر فائدة.

وبالتالي ، فإن خريطة الطريق التي تم إعدادها تحتوي على جزئيات عامة للدائرة لاستخدام السجلات وجزئين لاستخدام السجل المدني ولتحديث سجل العناوين. عندما تكون الخطوات اللازمة في أجزاء خارطة الطريق الجديدة مرتبطة بخريطة الطريق التي قدمتها الدائرة.

فيما يتعلق بالاختبار القبلي، أوصى الخبراء بإعادة النظر في الهدف من الاختبار عند استخدام البيانات الإدارية. إذا تم النظر في الملء المسبق، فيجب إجراء مزيد من التحقق في العديد من الجوانب: أولاً ، يجب التحقق من قبول الأشخاص الذين تمت مقابلتهم للملء المسبق. تمت مناقشة أن الأشخاص الذين تمت مقابلتهم قد يشعرون بعدم الارتياح عند مواجهة المعلومات المعبأة مسبقًا، والتي قد تؤدي بدورها إلى إنهاء المقابلة. ثانيًا، من خلال مقارنة المعلومات المعبأة مسبقًا من البيانات الإدارية مع التصحيحات التي تم إجراؤها أثناء المقابلة، يمكن تقييم دقة البيانات الإدارية بشكل أكبر. ثالثًا، يمكن أن يؤثر الملء المسبق على مدة المقابلة عن طريق تقصير الوقت اللازم على الأرجح. إذا كان هذا هو الحال، وتم قبول الملء المسبق على نطاق واسع من قبل الأشخاص الذين تمت مقابلتهم ووجد أن دقة البيانات الإدارية ذات جودة معقولة، فيمكن إعادة تنظيم عدد الأجهزة وكذلك عدد المحاورين اللازمين للعمل الميداني.

3. الموجز والاستنتاجات

بناءً على المعلومات الواردة، بدأت دائرة الإحصاءات العامة بالفعل في تقييم جودة مصادر البيانات الإدارية. تم بالفعل ملء ملفات تعريف بعض السجلات قبل المهمة، ونوقشت الأسئلة المتعلقة بفهم الملف التعريفي أثناء المهمة. يوصي الخبراء بمواصلة تقييم جودة مصادر البيانات الإدارية، بما في ذلك:

- -لمواصلة ملء الملف التعريفي (profile) لكل سجل بناءً على التوصيات الواردة أثناء المهمة.
- عقد اجتماعات دورية بين الدائرة ومالكي السجلات لمناقشة المسائل الفنية والعملية.
- إنشاء إطار شامل لتقييم جودة البيانات الإدارية في التعداد ، مع مراعاة المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة ، ولكن يجب إيجاد المعايير المحلية من قبل الدائرة.
- التحقق من اكتمال ودقة كل متغير فردي يحتمل استخدامه للتعداد.
- تحقق من إمكانية ربط السجلات المختلفة حتى بدون معرفات.
- لمقارنة بيانات السجل بنتائج تعداد 2015 ونتائج الاحصاءات الديمغرافية.

في جلسات مختلفة، تم إنتاج أفكار نظرية حول كيفية بناء خريطة طريق لمشروع التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2025 باستخدام السجلات الإدارية بالإضافة إلى مسودة أولى. وبالتالي، فإن خريطة الطريق التي تم إعدادها تحتوي على جزئية عامة للدائرة لاستخدام السجلات وجزئين لاستخدام السجل المدني ولتحديث سجل العناوين. ترتبط بعض الخطوات في خريطة الطريق بخريطة الطريق التي قدمتها الدائرة. ويوصى بتقييم جدوى خريطة الطريق التي وضعت أثناء المهمة والشروع في تنفيذ الأنشطة في أقرب وقت ممكن.

4. الإجراءات اللازمة للمضي قدما وكذلك للتحضير للمهمة المقبلة

الشخص المسؤول	الموعد النهائي	الإجراء
دائرة الإحصاءات العامة	15حزيران 2023	إعداد قائمة (كاملة) بالمصادر الممكنة لسجلات عناوين المباني (رسم الخرائط)
دائرة الإحصاءات العامة	15حزيران 2023	إنتاج الملف التعريفي (profile) لكل مصدر (باستخدام نموذج مكتب الإحصائي الفدرالي الألماني) بهدف استخدامه لبناء سجل العناوين أو أي غرض آخر للتعداد 2025
دائرة الإحصاءات العامة	15حزيران 2023	اختيار المتغيرات ذات الصلة لكل سجل
		الحصول على بيانات الكهرباء إن أمكن إلى مجموعة البيانات الكاملة، ان لم يكن ممكن فالحصول على عينة
دائرة الإحصاءات العامة	15حزيران 2023	الحصول على عينة من بيانات نظام المعلومات الجغرافية عن المباني من المركز الجغرافي الملكي الأردني (ليس شرطاً مسبقاً)
دائرة الإحصاءات العامة	15حزيران 2023	الحصول، إن أمكن، على مجموعة بيانات كاملة أو مجموعة بيانات نموذجية من مصادر إدارية أخرى حددتها الدائرة ولكنها غير متاحة بعد (في الحالات التي تبدو فيها ذات صلة)
دائرة الإحصاءات العامة	15حزيران 2023	إعداد جداول سكانية تجميعية من السجل المدني للمصدر الإداري وقاعدة بيانات حالية قابلة للمقارنة (مثل الإحصاءات السكانية). وينبغي أن تتضمن الجداول الأبعاد التالية: العمر، والجنس، والمناطق الجغرافية (قابلية المقارنة على مستويات التجميعية في كلا المصدرين). ولا ينبغي أخذ اعتبار الأجانب في الإحصاءات السكانية لأنهم، نظامياً، مفقودون في السجل المدني.
دائرة الإحصاءات العامة	15حزيران 2023	إعداد جداول تجميعية لعدد العناوين الواردة من 4 مصادر، حسب البلديات (أو غيرها من التوزيعات الإقليمية): • السجل المدني • سجل الكهرباء • بيانات نظام المعلومات الجغرافية عن المباني المأخوذة من المركز الجغرافي الملكي الأردني • تعداد 2015

الملحق 1: الإطار المرجعي

الإطار المرجعي

مشروع التوأمة الأوروبي **JO 21 ENI ST 01 22**

المعيار 1:
وضع خارطة طريق لتطوير نظام بيانات إدارية متكامل في الأردن من خلال تنفيذ مشاريع تجريبية بشأن سجلات إحصاءات الأعمال والإحصاءات السكانية

النشاط 1.1.1:
خارطة طريق لوضع نظام بيانات إدارية متكامل لتعزيز إحصاءات السكان والمساكن في الأردن

التواريخ: 08 – 11 أيار 2023

المحتويات

قائمة الاختصارات 2
0. النتائج الإلزامية والهدف للمعيار 3
الهدف 3
النتائج الإلزامية ومؤشرات الإنجاز لكل عنصر فرعي 4
1. الحالة الراهنة 5
2. الهدف من النشاط 6
3. المخرجات المتوقعة من النشاط 6
4. المشاركون 6
خبراء الفترة القصيرة من الدول الأعضاء الأوروبية 7
خبراء دائرة الإحصاءات العامة 7
فريق مشروع التوأمة 8
5. الموارد 8
الأجندة الإجمالية 8

الملحق A: البرنامج الأولي 9
الملحق B: الأسئلة/المسائل التي يتعين طرحها 10
الملحق C: الصيغة الأولية لتقييم جودة البيانات الإدارية - نبذة عن مصادر البيانات المحتملة والتحليل الأول للبيانات الموجودة 12
الملحق D: الصيغة الأولية لخارطة طريق لمشروع التعداد العام للسكان والمساكن 14
الملحق E: المبادئ التوجيهية لتقييم جودة المصادر الإدارية لاستخدامها في التعدادات. الأمم المتحدة 2011 (الملخص مقدم باللغة العربية)

قائمة الاختصارات

Beneficiary Country **BC**
الدولة المستفيدة
Department of Statistics **DoS**
دائرة الإحصاءات العامة
European Statistical System **ESS**
النظام الإحصائي الأوروبي
Member State **MS**
الدولة العضو
Resident Twinning Advisor **RTA**
مستشار التوأمة المقيم
Short Term Expert **STE**
خبير الفترة القصيرة
Term of References **ToR**
الإطارات المرجعية

0. الهدف والنتائج الإلزامية للمعيار

الهدف

إعداد خارطة طريق لوضع نظام متكامل للبيانات الإدارية في الأردن، وتنفيذ مشاريع تجريبية بشأن إنشاء سجل إحصاءات الأعمال وتعزيز الإحصاءات السكانية.
نظراً لأن تطوير نظام متكامل للبيانات الإدارية يعتبر مشروع طويل الأجل، فإن التركيز الرئيسي لمشروع التوأمة سينصب على مشاريع تجريبية محددة يمكن أن يتصدى فيها استخدام السجلات الإدارية للتحديات الرئيسية التي تواجهها حالياً دائرة الإحصاءات العامة، وتشكل هذه المشاريع التجريبية الخطوات الأولى في تنفيذ خطة (خارطة طريق) للنظام الإحصائي الأردني من خلال توفير نموذج لتوسيع نطاق استخدام البيانات الإدارية عبر النظام الإحصائي الأوسع نطاقاً بمرور الوقت؛ وعلى وجه الخصوص، ستركز المشاريع التجريبية لمشروع التوأمة على وضع سجل إحصائي للأعمال وتحسين نوعية الإحصاءات السكانية.

وبالإضافة إلى تحسين التقديرات السكانية، يمكن أن تسهم البيانات الإدارية أيضا في تحسين نطاق استمارة التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2025، وبالتالي تحرير الموارد في دائرة الإحصاءات العامة.

سيبحث هذا العنصر الفرعي الكيفية التي يمكن بها للسجلات الإدارية أن توفر بيانات مصدرية جديدة لتحسين رصد تدفقات السكان وتحركاتهم عبر المحافظات والبلديات. وسيتم تنفيذ مشروع تجريبي لتقييم كيفية الجمع بين البيانات الإدارية (مثل البيانات الواردة من دائرة الأحوال المدنية والجوازات) وبيانات الدائرة مثل تعداد السكان لتعزيز الإحصاءات السكانية. قد يرغب مشروع التوأمة في استكشاف مصادر بيانات أخرى غير البيانات الإدارية - على سبيل المثال، يقوم مصرف تنمية المدن والقرى (CVDB) بتجميع البيانات على مستوى المناطق الصغيرة حول تحركات السكان.
قد تساعد البيانات الإدارية حول السمات السكانية أيضًا في استبدال البيانات التي يتم جمعها حاليًا في التعدادات السكانية. سيقيم هذا العنصر الفرعي كيف يمكن للبيانات الإدارية أن تساعد في تأطير استمارة التعداد لعام 2025، مع التركيز بشكل خاص على إمكانية تحرير الموارد في دائرة الإحصاءات العامة.

تم إطلاق رؤية التحديث الاقتصادي الأردني لعام 2030 2030 Jordan Economic Modernization Vision ، التي من خلالها تم تحديد مصطلح "الأردن الذكي-smart Jordan " كواحد من ثماني محركات النمو لتنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي؛ يتضمن Smart Jordan سبع قطاعات تعتبر البيانات واحدة منها. ويشير ذلك إلى توجه وطني لضمان وجود مصادر ثابتة وموثوقة البيانات، ونظم إحصائية قوية تسهم في وضع السياسات في الوقت المناسب وعلى أساس مستنير، ومن المتوقع أن يكون أحد الإجراءات التي سيتم اتباعها هو تحويل دائرة الإحصاءات العامة الأردنية إلى مركز إحصائي وطني تفاعلي.

ينقسم المعيار 1 إلى خمسة عناصر فرعية (نتائج إلزامية)، ولكل عنصر فرعي مؤشران إلى أربعة مؤشرات إنجاز

النتائج الإلزامية ومؤشرات الإنجاز لكل عنصر فرعي

الجدول 1: *النتائج الإلزامية ومؤشرات الإنجاز لكل عنصر فرعي للمعيار 1: نظام بيانات إدارية متكامل في الأردن*

المؤشر	النتائج الإلزامية من وثيقة مشروع التوأمة
المؤشر A.1.1: إعداد مخزون(قائمة) لمتغيرات البيانات الإدارية والبيانات الوصفية الداعمة المفصلة **المؤشر B.1.1:** إعداد خارطة طريق(خطة) أولية لإدراج البيانات في نظام متكامل	**1.1:** إعداد قائمة(مخزون) للبيانات الإدارية المتعلقة بالأعمال والأسر وخريطة طريق(خطة) إرشادية لإدراجها في نظام متكامل
المؤشر A.1.2: تم تحديد مصادر البيانات الإدارية وتقييمها ووضع خطة لدمجها مع معلومات تعداد المنشآت في سجل إحصاءات الأعمال **المؤشر B .1.2:** إعداد وثائق عن هياكل قواعد البيانات والامتثال للمعايير والتصنيفات الإحصائية (ISIC، Rev 4 .... إلخ)، واستخدام المعرفات المشتركة وما إلى ذلك. **المؤشر C.1.2:** تفحص الكيفية التي يمكن من خلالها الاستفادة من سجل إحصاءات الأعمال في المجالات الإحصائية الاخرى في دائرة الإحصاءات العامة	**1.2:** مشروع تجريبي لوضع استراتيجية لإدماج مصادر البيانات الإدارية لأغراض إنشاء سجل إحصاءات الأعمال

المؤشر A.1.3: تم إعداد قائمة(مخزون) لمصادر البيانات وتقييمها ووضع خطة عمل لإدماجها في الإحصاءات التي تنتجها دائرة الإحصاءات العامة **المؤشر B.1.3:** تم تطوير منهجية لدمج البيانات الإدارية **المؤشر C.1.3:** الوثائق المعدة بشأن المعايير الإحصائية، والتصنيفات، والمعرفات، المحددات، إلخ. **المؤشر D.1.3:** مراجعة كيف يمكن للبيانات الإدارية أن تساعد في صياغة استمارات التعداد السكاني 2025	**1.3:** تنفيذ مشروع تجريبي حول كيفية استخدام السجلات الإدارية لتعزيز الإحصاءات السكانية وتحديث إطار صياغة استمارة التعداد السكاني لعام 2025
المؤشر A.1.4: مراجعة البنية التحتية التقنية لعمليات نقل البيانات وخطة العمل المعدة على أساس النتائج الإلزامية 1.1 و1.2 أعلاه. **المؤشر B.1.4:** تم الاتفاق على مذكرات تفاهم بين دائرة الإحصاءات العامة والمؤسسات الشريكة **المؤشر C.1.4:** اتفاقية بشأن المعايير والتصنيفات والمعرفات الإحصائية وما إلى ذلك بين دائرة الإحصاءات العامة والمؤسسات الشريكة. **المؤشر D.1.4:** مراجعة عمليات تدفق البيانات داخل دائرة الإحصاءات العامة	**1.4:** وضع استراتيجية لضمان تدفق البيانات بين دائرة الإحصاءات العامة والمؤسسات النظيرة على أساس مستمر للمشاريع التجريبية المذكورة أعلاه
المؤشر A.1.5: تم إعداد وثائق تفصيلية حول المعايير الإحصائية والتصنيفات والمعرفات وما إلى ذلك. **المؤشر B.1.5:** سيتم توفير برامج تدريبية وورشات عمل شاملة لموظفي دائرة الإحصاءات العامة والمؤسسات الشريكة **المؤشر C.1.5:** تعزيز الدور القيادي لدائرة الإحصاءات العامة في ضمان تطبيق المعايير الإحصائية المناسبة عبر النظام الإحصائي الأردني	**1.5:** تنفيذ برامج التدريب وتطوير المواد التدريبية داخل دائرة الإحصاءات العامة ومع المؤسسات الشريكة حول استخدام السجلات الإدارية للأغراض الإحصائية، بناء على المشاريع التجريبية المذكورة أعلاه

1. الحالة الراهنة

الحالة الراهنة للبيانات الإدارية في الأردن التي ستستخدم في سجلات السكان والمساكن:

- **تم تلقي البيانات الإدارية المتاحة عن مستوى الشخص/الفرد من:**
  - دائرة الأحوال المدنية والجوازات
  - إدارة التأمين الصحي
  - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (بيانات الطلاب)
  - مؤسسة الضمان الاجتماعي (مع بعض الأخطاء، ولكن سيتم نقل بيانات جديدة)

- **مالكي البيانات الإدارية الأخرى الذين تم الاتصال بهم ولكن لم يتم استلام أي بيانات:**
  - وزارة التربية والتعليم
  - دائرة قاضي القضاة

- **مصادر البيانات الأخرة المحتملة:**
  - تطبيق سند - بوابة الخدمات الحكومية الرقمية للأشخاص في الأردن [1]
  - إدارة الإقامة والحدود (على الرغم من أن دائرة الإحصاءات العامة لن تتمكن من الحصول على البيانات الجزئية، لكن يجب التحقق من إمكانية الحصول على البيانات التجميعية من أجل تقدير مستوى زيادة أو نقص التغطية)
  - السلطات الضريبية
  - بيانات من البلديات
  - بيانات من شركة الكهرباء
  - المركز الجغرافي الملكي (بيانات GISعن المباني)
  - ملحوظة: هناك مشاريع جارية تتصل بالعناوين التي يمكن فيها إقامة التعاون. وهي: (أ) مشروع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الإدارة المحلية و (2) مصرف تنمية المدن والقرى الذي يجمع بيانات على مستوى المناطق الصغيرة عن تحركات السكان.

- **البيانات التي تم تلقيها من أجل سجل إحصاءات الأعمال والتي قد تكون مفيدة؟**
  - مؤسسة الضمان الاجتماعي (الوظيفة)
  - أمانة عمان الكبرى

- **المسوح ذات الصلة (لا تحتوي على الرقم الوطني)**
  - مسح دخل ونفقات الأسر
  - مسح القوى العاملة
  - تعداد عام 2015

2. هدف النشاط

والغرض من هذا النشاط هو ما يلي:

- تجميع مخزون (قائمة) من البيانات الإدارية عن السكان والأسر
- تحديد مسارات النشاط لنظام بيانات إدارية متكامل للإحصاءات السكانية في الأردن
- تقسيم مسارات النشاط إلى أنشطة ملموسة محددة، قابلة للقياس، قابلة للتحقيق، ذات صلة وفي الوقت المناسب

ولدعم الغرض من هذه المهمة، ستغطى كحد أدنى مسارات الأنشطة التالية:

5. وضع خريطة طريق لمشروع التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2025 باستخدام السجلات الإدارية
6. تنفيذ التجربة القبلية (الغرض، العينة، المنهجية، الأسئلة المدرجة في الاستمارة التكميلية مع البيانات الإدارية المتاحة حالياً للدائرة وعرض مزايا التجربة القبلية).
7. وضع منهجية وآلية عمل لبناء سجل سكاني وعناوين
8. منهجية وآلية لتقييم جودة بيانات السجلات الإدارية استناداً إلى أفضل المنهجيات والممارسات الدولية الموصى بها.

الأسئلة/المسائل التي يتعين طرحها يمكن العثور عليها في الملحق B

على المستوى العملي، قد تكون هناك حاجة لتقسيم الحضور إلى الفريقين التاليين اللذين سيعملان بالتوازي في جزء من المهمة (أ) فريق جودة البيانات و (ب) فريق الإدارة.

3. المخرجات المتوقعة من النشاط

- تقرير النشاط
- أن يتم تجميع مخزون (قائمة) للبيانات الإدارية عن السكان والأسر

- الصيغة الأولية لخارطة طريق لنظام بيانات إدارية متكامل لإحصاءات السكان والمساكن في الأردن، بما في ذلك مسارات النشاط التالية:
  - تقييم جودة البيانات الإدارية
  - السجل السكاني
  - سجل العناوين
  - التعداد العام للسكان والمساكن باستخدام السجلات الإدارية
  - التجربة القبيلة (العينة، المنهجية، الأسئلة)

4. المشاركون

خبراء الفترة القصيرة من الدول الأعضاء

- السيد ستيفان ديترتش، رئيس قسم التعداد، المكتب الإحصائي الفيدرالي الألماني
يتمتع السيد ديترتش بخبرة بما يزيد عن 20 عاماً في مجال الإحصاءات الرسمية.
البريد الإلكتروني: stefan.dittrich@destatis.de

- السيد مورتز ويتماك، مساعد رئيس قسم الأجور وضريبة الدخل، المكتب الفيدرالي الإحصائي الألماني
السيد مورتز ويتماك، يعمل في المكتب الإحصائي الفيدرالي الألماني منذ عام 2019 وقبل المنصب الحالي، عمل السيد ويتماك مع سجل السكان والمرافق الخاصة وتكوين الأسر وكان مسؤولاً عن التطوير المفاهيمي والعملي لبرنامج إزالة الازدواجية عن البيانات من سجلات السكان والبيانات من المسوحات الإحصائية الأولية للتعداد الألماني 2022
البريد الإلكتروني: moritz.wittmaack@destatis.de

- السيدة ميلدا شليكوتي - شيشتوكيبني، مستشارة، قسم الإحصاءات السكانية، الإحصاءات اللتوانية
وللسيدة ميلدا شليكوتي - شيشتوكيبني خبرة تزيد على 20 عاما في مجال الإحصاءات الاجتماعية. منذ عام 2016، كانت السيدة ميلدا شليكوتي-شيشتوكيبني مسؤولة عن (أ) تنسيق العمل المنهجي المتعلق بالإعداد للتعداد القائم على السجلات لعام 2021؛ (ب) تنسيق إنشاء المستودع المتكامل لبيانات الإحصاءات الاجتماعية، (ج) تنسيق وضع منهجيات لتقدير فروق التعداد استنادا إلى مصادر إدارية مختلفة، (د) مسائل سرية البيانات، (هـ) إدارة نوعية البيانات.
البريد الإلكتروني: milda.slickute@stat.gov.lt

خبراء دائرة الإحصاءات العامة

- د. علي الشبلي، مساعد المدير العام للعمليات
- السيد محمد الجندي، مدير مديرية المسوح الأسرية والسكانية
- السيدة غيداء الخصاونة، مدير مديرية الأساليب الإحصائية والمنهجيات
- السيدة أحلام الروسان، مدير مديرية التحول الإلكتروني وتكنولوجيا المعلومات
- السيد جعفر عبابنة، مدير مديرية إدارة البيانات
- السيد دريد الشواورة، رئيس قسم الجودة
- السيد صفوت الردايدة، رئيس قسم البيانات الإدارية، ملف الفقر
- السيد محمد العمري، موظف في قسم البيانات الإدارية
- السيدة لينا الجزازي، موظف في قسم البيانات الإدارية
- السيدة فاطمة العوامرة، رئيس قسم مسح دخل ونفقات الأسر
- السيدة فضة عنانبة، رئيس قسم بالنيابة لقسم الإحصاءات السكانية
- السيدة منار الجخ، موظف في قسم الإحصاءات السكانية

- السيدة رانيا أبو دهيم، رئيس قسم البرمجة
- السيد مصطفى الحيارى، موظف في قسم البرمجة

فريق مشروع التوأمة

- **المهندس محمد خلف، مدير وحدة التنمية المستدامة في دائرة الإحصاءات العامة، نظير مستشار التوأمة المقيم**
- **د. شارلوت نيلسين، مستشار التوأمة المقيم**
- **الآنسة حلا العبدلات، مساعد مستشار التوأمة المقيم**
- **الآنسة زينة عميرة، المساعد اللغوي لمستشار التوأمة المقيم**

5. الموارد

سيتم توفير خدمات الترجمة التحريرية والشفوية في جميع مراحل النشاط؛ لذلك يرجى إبقاء الجمل قصيرة إلى متوسطة الطول عند الحديث مما يسمح للمترجم بتقديم ترجمة دقيقة.
*جميع الملفات والمستندات سيتم إرسالها إلى جميع المشاركين في النشاط قبل، أثناء، وبعد انتهاء المهمة/النشاط.
سيتم عقد النشاط في قاعة الاجتماعات (الطابق الأول-دائرة الإحصاءات العامة) ويتوفر جهاز عرض ومواد مكتبية أخرى.

الملحق 2: برنامج المهمة

الوقت		الوقت	المكان	التاريخ
الترحيب، برنامج الأسبوع		09:30 – 10.00	قاعة الاجتماعات – الطابق الأول	الاثنين 08 أيار 2023
الجهة المستفيدة: عرض الوضع الحالي للبيانات الإدارية في الأردن ليتم استخدامها في سجل السكان والمساكن		10:00 – 11:30		
الدولة العضو: أفضل الممارسات لتقييم جودة المصادر الإدارية ليتم استخدامها في التعداد		11:30 – 12:30		
استراحة الغداء		12:30 – 13:30		
الدولة العضو والجهة المستفيدة: تفحص البيانات		13:30 – 15:00		
الدولة العضو: الملخص والاستنتاجات من اليوم الأول		09:00 – 09:30	قاعة الاجتماعات – الطابق الأول	الثلاثاء 09 أيار 2023
الجهة المستفيدة: عرض الصيغة الأولية الحالية لخارطة الطريق لمشروع التعداد العام للسكان والمساكن		09:30 – 10:30		
الجهة المستفيدة والدولة العضو: تحديد مسارات النشاط	**الدولة العضو والجهة المستفيدة:** تفحص وتقييم جودة البيانات – متابعة	10:30 – 12:30		
استراحة الغداء		12:30 – 13:30		
الجهة المستفيدة والدولة العضو: تحديد مسارات النشاط	**الدولة العضو والجهة المستفيدة:** تفحص وتقييم جودة البيانات – متابعة	13:30 – 15:00		
الدولة العضو: الملخص والاستنتاجات من اليوم الثاني		09:00 – 10:30	قاعة الاجتماعات – الطابق الأول	الأربعاء 10 أيار 2023
الجهة المستفيدة والدولة العضو: تقسيم مسارات النشاط إلى أنشطة ملموسة – الجزء 1		10:30 – 12:30		
استراحة الغداء		12:30 – 13:30		
الجهة المستفيدة والدولة العضو: تقسيم مسارات النشاط إلى أنشطة ملموسة – الجزء 2		13:30 – 15:00		
الدولة العضو: الملخص والاستنتاجات من اليوم الثالث		09:00 – 10:00	قاعة الاجتماعات – الطابق الأول	الخميس 11 أيار 2023
الدولة العضو والجهة المستفيدة: تلخيص النتائج والخطوات التالية التي بجب اتباعها		10:00 - 12:30		
استراحة الغداء		12:00 – 13:00		
الجهة المستفيدة والدولة العضو: عرض الإنجازات للإدارة		13:00 – 13:30		
استراحة القهوة		13:30 – 13:45		
الجهة المستفيدة والدولة العضو: التقييم للمهمة والملاحظات الختامية		13:45– 14:30		

الملحق 3: الأشخاص الذين تم الالتقاء بهم

خبراء دائرة الإحصاءات العامة

- د. علي الشبلي، مساعد المدير العام للعمليات
- السيد محمد الجندي، مدير مديرية المسوح الأسرية والسكانية

- السيدة غيداء الخصاونة، مدير مديرية الأساليب الإحصائية والمنهجيات
- السيدة أحلام الروسان، مدير مديرية التحول الإلكتروني وتكنولوجيا المعلومات
- السيد جعفر عبابنة، مدير مديرية إدارة البيانات
- السيد دريد الشواورة، رئيس قسم الجودة
- السيد صفوت الردايدة، رئيس قسم البيانات الإدارية، ملف الفقر
- السيد محمد العمري، موظف في قسم البيانات الإدارية
- السيدة لينا الجزازي، موظف في قسم البيانات الإدارية
- السيدة فاطمة العوامرة، رئيس قسم مسح دخل ونفقات الأسر
- السيدة فضة عنانبة، رئيس قسم بالنيابة لقسم الإحصاءات السكانية
- السيدة منار الجخ، موظف في قسم الإحصاءات السكانية
- السيد مصطفى الحيارى، موظف في قسم البرمجة
- السيد محمد النقرش، مكتب إحصاءات منطقة الوسط
- السيد عبدالواحد الحرايزة، موظف في قسم البيانات الإدارية
- السيد ظافر الشوررة، قسم الجودة
- السيدة رقية سنابرة، قسم الجودة
- السيد عبدالناصر الجريري، مديرية الأساليب الإحصائية والمنهجيات
- السيدة فصل الرشيد، مديرية المسوح الأسرية والسكانية
- السيدة مرزوق عفيشان، مديرية المسوح الأسرية والسكانية
- السيدة سناء المومني، مديرية المسوح الأسرية والسكانية
- السيدة صفاء الغيطة، مديرية قسم إدارة البيانات
- السيد محمد صخرية، مديرية تكنولوجيا المعلومات
- السيد حسام ابوشكور، مدير التحول الإلكتروني
- السيدة سهاد حداد، قسم المعلومات الجغرافية الإحصائية

فريق مشروع التوأمة

- المهندس محمد خلف، مدير وحدة التنمية المستدامة في دائرة الإحصاءات العامة، نظير مستشار التوأمة المقيم
- د. شارلوت نيلسين، مستشار التوأمة المقيم
- الآنسة حلا العبدلات، مساعد مستشار التوأمة المقيم
- الآنسة زينة عميرة، المساعد اللغوي لمستشار التوأمة المقيم

الإجراءات اللازمة للمضي قدما وكذلك للتحضير للمهمة المقبلة

الشخص المسؤول	الموعد النهائي	الإجراء
دائرة الإحصاءات العامة	15حزيران 2023	إعداد قائمة (كاملة) بالمصادر الممكنة لسجلات عناوين المباني (رسم الخرائط)
دائرة الإحصاءات العامة	15حزيران 2023	إنتاج الملف التعريفي (profile) لكل مصدر (باستخدام نموذج مكتب الإحصائي الفدرالي الألماني) بهدف استخدامه لبناء سجل العناوين أو أي غرض آخر للتعداد 2025
دائرة الإحصاءات العامة	15حزيران 2023	اختيار المتغيرات ذات الصلة لكل سجل
		الحصول على بيانات الكهرباء إن أمكن إلى مجموعة البيانات الكاملة، ان لم يكن ممكن فالحصول على عينة
دائرة الإحصاءات العامة	15حزيران 2023	الحصول على عينة من بيانات نظام المعلومات الجغرافية عن المباني من المركز الجغرافي الملكي الأردني (ليس شرطاً مسبقاً)

دائرة الإحصاءات العامة	15حزيران 2023	الحصول، إن أمكن، على مجموعة بيانات كاملة أو مجموعة بيانات نموذجية من مصادر إدارية أخرى حددتها الدائرة ولكنها غير متاحة بعد (في الحالات التي تبدو فيها ذات صلة)
دائرة الإحصاءات العامة	15حزيران 2023	إعداد جداول سكانية تجميعية من السجل المدني للمصدر الإداري وقاعدة بيانات حالية قابلة للمقارنة (مثل الإحصاءات السكانية). وينبغي أن تتضمن الجداول الأبعاد التالية: العمر، والجنس، والمناطق الجغرافية (قابلية المقارنة على مستويات التجميعية في كلا المصدرين). ولا ينبغي أخذ اعتبار الأجانب في الإحصاءات السكانية لأنهم، نظامياً، مفقودون في السجل المدني.
دائرة الإحصاءات العامة	15حزيران 2023	إعداد جداول تجميعية لعدد العناوين الواردة من 4 مصادر، حسب البلديات (أو غيرها من التوزيعات الإقليمية): • السجل المدني • سجل الكهرباء • بيانات نظام المعلومات الجغرافية عن المباني المأخوذة من المركز الجغرافي الملكي الأردني • تعداد 2015